UN LIBRARY
AUG 22 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/38 (Part IV)*
13 June 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والثلاثون

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة

الفصل الخامس

تقارير لجنة التنسيق الادارية والاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

---

* هذه نسخة مؤقتة مطبوعة بالاستنسل من الجزء الرابع من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة . وسيصدر التقرير الكامل مطبوعا بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ ، وذلك عقب الدورة التاسعة عشرة المستأنفة المقرر أن تعقدها اللجنة في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

الفصل الخامس

تقارير لجنة التنسيق الادارية والاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الاداريـــة

ألف - مقدمه

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون " تقارير لجنة التنسيق الاداريـــة والاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية " ، وذلك في جلساتهـا ٥٩٥ الى ٥٩٧ المعقودة يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩ .

٢ - وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند الوثائق التالية :

(أ) التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ (E/1979/34) ؛

(ب) التقدم المحرز في ميدان التغذية في ظل الترتيبات المؤسسية الجديدة : تقريـــر لجنة التنسيق الادارية (E/1979/43) ؛

(ج) العمل المشترك بين الوكالات في ميدان الانماء الريفي : تقرير لجنة التنسيـــق الادارية (E/1979/44) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩ موجهة من الأمين العام الى رئيـــس لجنة البرنامج والتنسيق (E/AC.51/103) ؛

(هـ) تكاليف الأنشطة الاعلامية في منظومة الأمم المتحدة : مذكرة الأميـــن العـــام (E/AC.51/104) ؛

(و) أنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذيـة) : مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/XIX/CRP.7) .

٣ - وأشار مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج في معرض تقديم التقرير السنوى للجنـة التنسيق الادارية (E/1979/34) ان لجنة التنسيق الادارية قد وافقت ، كجزء من قراراتها المتصلـة بعملية اعادة التشكيل ، على اجراءات جديدة لتقديم التقارير تقوم بموجبها بتقديم تقارير مستقلـــة عن كل مسألة تهم المنظومة كلها ، تحت مختلف بنود جدول الأعمال بدلا من تقديم تقرير واحد كمـا كان عليه الحال في الماضي . وبالاضافة الى ذلك ، سيكون هناك بيان سنوى موجز يقدم دراسة عامة للعمل الذى قامت به أجهزة لجنة التنسيق الادارية خلال السنة واشارة الى التطورات الرئيسية فـي مجال التنسيق والتعاون بين الوكالات ، مما يرسي أساسا لاجراء حوار مع الهيئات الدولية الحكومية حول قضايا السياسة ذات الأهمية المتبادلة . ولما كانت لجنة التنسيق الادارية قد تناولت بشيء من التفصيل قضايا السياسة العامة في التقريرين اللذين قدمتهما للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وفقـا

لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٧ ١ بشأن عملية اعادة التشكيل ، فقد اختصر هذا التقرير السنوى (E/1979/34) على خلاصة وجيزة جدا لنتائج جلسات لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية التي عقدت في الشهور القليلة الماضية . ولاحظ مساعد الأمين العام أن هذه هي المرة الأولى التي أمكن فيها تحديد العمل الذى قامت به فعلا لجنة التنسيق الادارية ، اذ أن التقارير الماضية قد خلطت عمل لجنة التنسيق الادارية بشكل عام لم يفرّق بين ما قامت به لجنة التنسيق الادارية ذاتها وما قامت به هيئاتها الفرعية . وأعرب عن أمله في أن تصير لجنة البرنامج والتنسيق هذا الأمر تجديدا موقّتا .

٤ - وركّزت اللجنة في مناقشتها على المواضيع التالية : عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (البرنامج) الذى يتعلق بالبرنامج والمسائل ذات الصلة ؛ ومسألة المنسّق المقيم للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية ؛ ومسائل متصلة بالهيئات المشتركة بين الوكالات المعنية بعملية اعادة التشكيل ؛ ودراسة امكانية انشاء محكمة ادارية واحدة ؛ والعالة المالية لمجلة " منبر التنمية " Development Forum ؛ وتقرير لجنة التنسيق الادارية عن العمل المشترك بين الوكالات في مجال الانماء الريفي (E/1979/44) ؛ وتقرير لجنة التنسيق الادارية عن التقدم المحرز في ميدان التنفيذ في ظل الترتيبات المؤسسية الجديدة (E/1979/43) وتقرير الأمين العام عن تأليف برامج الاعلام في منظومة الأمم المتحدة (E/AC.51/104) . وبالاضافة الى ذلك صدر بيان باسم عدد من الوفود يتعلق بالتقرير المرحلي باستعراض الأنشطة التنفيذية في مجال السياسة الذى دعا اليه قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠١ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ . ومع ان هذه الوفود موافقة تماما على الحاجة الى أن تنال مسألة الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية مكانا بارزا في التقرير ، فانها ترى ان يركّز التقرير على مسائل تتصل بقدرة وفعالية وهياكل المنظومة ، عملا بالتوصيات المعنية الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . كما يجب أن يتناول التقرير مسألة تنفيذ أحكام القرار فيما يتعلق بتماسك وتكامل الأنشطة على المستوى القطرى . وقد طلب أحد الوفود معلومات عن الأنشطة التي سوف تقوم بها لجنة التنسيق الادارية طبقا لخطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه (١) .

٥ - واثار عدد من الوفود أسئلة حول صلة المواضيع التي اختيرت للجلسات القادمة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية) . وأبدوا تساؤلهم عما اذا كانت هذه المواضيع تتضمن استجابة النظم للسياسات والأولويات الوطنية وللنظام الاقتصادى الدولي الجديد . واقترح أحد الوفود عددا من الموضوعات تعني الحكومات بصورة مباشرة أكثر . وقد أشير في هذا الصدد الى توافق الآراء لعام ١٩٧٠ (٢) والى الأبعاد الجديدة (٣) . وأعربت عدة

---

(١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ، E.77.II.A.10 ، الفصل الأول .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والأربعون ، الملحق رقم ٣ ألف (E/4884/Rev.1) ، الفصل الخامس ، الفقرة ٩٤ ، المرفق .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والخمسون ، المرفق رقم ٢ ألف (E/5703/Rev.1) ، الفقرة ٥٤ .

وفود عن قلقها بوجه خاص ازاء البطء البالغ في اكساب هذه المفاهيم مضمونا تنفيذيا خلال السنوات التسع الماضية . واتفقت اللجنة على وجوب النظر في الأنشطة التنفيذية في نطاق دورها في كفالة تنفيذ الولايات الدولية الحكومية . وفي هذا الصدد ، اتفقت اللجنة على أن من واجبها أن تنظر في دورتها العشرين في تقرير المدير العام لشؤون التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي عن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذى سوف تنظر فيه الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ .

٦ — وأكدت اللجنة ان الاختلافات القائمة بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، كما حددتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية ، يجب أن تنعكس بشكل سليم على أنشطة لجنة التنسيق الادارية المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

باء — المسائل المتصلة بعمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الأساسية (البرنامج)

٧ — ذكر مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج في معرض تقديم الجزء المتعلق بعمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الأساسية (البرنامج) من تقرير لجنة التنسيق الادارية ان بداية عمل اللجنة كانت موفقة بتركيزها على ثلاث مسائل : عملية التخطيط (التي كانت قد استعراضتها لجنة البرنامج والتنسيق بموجب البند المعني بذلك في جدول الأعمال) ، والتخطيط المشترك ، وتحليلات البرامج في مختلف المنظمات .

٨ — وفيما يتعلق بالتخطيط المشترك ، وافقت اللجنة الاستشارية على اتخاذ تدابير مبدئية من أجل ارساء أسس " هيكل عام " بغية " تحديد المجالات القابلة للبرمجة والتخطيط المشتركين " . وقد رأت أن يكون القيام بعمليات التخطيط المشترك بشكل انتقائي وأن يكون قاصرا على عدد صغير من المجالات المحددة جيدا . ولتحديد هذه المجالات هناك الامكانية التي أتاحتها مقررات الجمعية العامة بشأن المواضيع التي تقتضي اهتماما دوليا مكثفا ، مثل المؤتمرات الدولية .

٩ — وفيما يتعلق بتحليل البرامج في مختلف المنظمات ، وجهت اللجنة اهتماما كبيرا الى مسائل منهجية واتفقت على اجراءات لاستنباط اطار تصورى لاعداد هذه التحليلات . وقد مكنت هذه التحليلات من التطلع الى ما وراء أنشطة كل منظمة على حدة ومن الحصول على صورة للأنشطة الجارية في مجالات محددة يتداخل فيها عمل عدة منظمات . وفيما يتعلق بتحليل البرامج في مختلف المنظمات عام ١٩٨٠ ، كانت اللجنة الاستشارية تعني ان لجنة البرنامج والتنسيق قد اختارت ، مؤقتا ، مجالي الانماء الريفي والاحصاء ؛ لكن بما أن وحدة التفتيش المشتركة كانت تجرى تقييما لشعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة ، كان من المقرر تقديم تقرير عن التنسيق بين الأنشطة الى لجنة الاحصاء في عام ١٩٨١ ، فقد رأت اللجنة الاستشارية ان لجنة البرنامج والتنسيق قد ترتأى اختيار مجال آخر . ورأت ان هذا المجال اما أن يكون الشؤون البحرية أو أنشطة الشباب . وقد اقترحت اللجنة الاستشارية أن تكون الادارة العامة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة موضوعين لتحليلات البرامج في مختلف المنظمات عام ١٩٨١ .

١٠ — وقد لاحظت اللجنة استنتاجات اللجنة الاستشارية بشأن مسألتي التخطيط المشترك وتحليلات البرامج في مختلف المنظمات . ووافقت على أن من المستصوب اجراء تحديد واضح لنطاق كل تحليل في مختلف المنظمات . على أن الافتقار الى هذه التحديدات يجب ألا يحول دون اجراء تحليلات للبرامج في مختلف المنظمات في مجالات تتداخل فيها الأنشطة ، ومن ثم الخروج بفائدة من هذه التحليلات . وأشارت بعض الوفود بعدم تضييق نطاق التحليلات . فقد رأت الافراط في تضييق نطاق ما قد يحد من الفائدة التي قد تعود على الحكومات من هذه التحليلات .

١١ — ووافقت اللجنة على انه نظرا للأهمية التي توليها الحكومات لأنشطة الشباب ، والحاجة الى تعزيز التعاون في هذا المجال ، فضلا عن قرار الجمعية العامة من حيث المبدأ باعلان سنة دولية للشباب ، فسيكون من المفيد الاضطلاع ، عام ١٩٨٠ ، بتحليل للبرامج في مختلف المنظمات في هذا المجال بدلا من مجال الاحصاء نظرا لأن وحدة التفتيش المشتركة تجرى حاليا تقييما لشعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة . وأثارت بعض الوفود شكوكا بشأن التنسيق المشترك بين الوكالات في مجال أنشطة الشباب وتقدم العمل في هذا المجال . وأعادت اللجنة تأكيد مقترحها السابق باختيار الانماء الريفي ليكون موضوع تحليلات البرامج في مختلف المنظمات في عام ١٩٨٠ .

١٢ — ولم يغب عن بال اللجنة عبء العمل الثقيل خلال الوقت المحدود المتاح لها في دورتها العشرين فوافقت على أن يكون الانماء الريفي مجالا لتحليلات البرامج في مختلف المنظمات في عام ١٩٨٠ ، شريطة أن تعد الأمانة العامة أيضا الوثائق اللازمة لتحليلات البرامج في مختلف المنظمات في مجال أنشطة الشباب ، وهو ما ستقوم اللجنة بتنفيذه في الوقت المناسب .

١٣ — ولما كانت بعض الوفود قد شكت في استطاعة الأمانة العامة أن تقدم في عام ١٩٨١ الوثائق اللازمة لتحليل البرامج في مختلف المنظمات في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة عندما ستكون منهمكة في اصدار وثائق لمؤتمر عالمي يتناول نفس الموضوع في وقت لاحق من نفس العام ، أكد مساعد الأمين العام ان الأمانة العامة ستكون قادرة على اصدار الوثائق المطلوبة ، اذا كانت التوجيهات الدولية الحكومية اللازمة للتحليل الموسّع في مجال الموارد الجديدة والمتجددة قد صدرت في الوقت المناسب .

جيم — مسألة المنسّق المقيم للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية

١٤ — نظرت اللجنة في عدد من المسائل المتصلة بحالة اختصاصات المنسقين المقيمين في ضوء جملة أمور منها نص خطاب التعيين الموحّد لهؤلاء الموظفين (E/1979/34 ، المرفق) . وقد بدرت شكوك فيما اذا كانت الاهتمامات التي سيجيء ذكرها قد انعكست تماما في خطاب التعيين الذي أقرته لجنة التنسيق الادارية . فقد علق أعضاء اللجنة أهمية كبيرة على التنفيذ الصارم للأحكام ذات الصلة من الفقرة ٣٤ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وفي هذا السياق أيضا ، أكدت اللجنة ان تنسيق الأنشطة التنفيذية من مسؤولية السلطات الوطنية المعنية ، ولاحظت أن لكل وكالة على حدة مسؤوليات دستورية في مواجهة السلطات الوطنية يجب احترامها تماما . وفي هذا الاطار ،

من المهم تمكين المنسق المقيم من أن يؤدي بفعالية دوره في التأكد من أن حاجات وأولويات البلدان منعكسة تماما في البرامج التنفيذية التي تنفذها المنظومة . ولكي يقوم المنسق المقيم بدوره ، يجب أن يكون قائد فريق ذا أهلية عالية وان يكون قادرا على أن يحوز ثقة الحكومة ومؤسسات المنظومة على حد سواء . كما رأى أعضاء اللجنة أن من المهم أن تقتصر مسؤوليات المنسق المقيم بدقة على الأنشطة التنفيذية ، ومن ثم فليس للمنسق المقيم أن يقوم بوظيفة " سفير الأمم المتحدة " أو أن تكون له هذه الصفة . وقد يدر اهتمام بأن يشغل هذه الوظائف أشخاص من ذوي الخبرة ببرامج المساعدة المتعددة الأطراف ولا جدال في مؤهلاتهم الفنية في تحمّل مسؤولية هذه المناصب . وقد يجرى الحث على أن يكون تعيين المنسقين المقيمين بالتشاور مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبموافقة حكومات البلدان المضيفة . وأشير سؤال عما اذا كان تعيين المنسقين المقيمين سوف يؤدي الى طبقة جديدة من البيروقراطية أو الى تعيين مجموعة جديدة من الموظفين فوق مستوى الممثل المقيم الحالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ورأت اللجنة انه يجب ألا يترتب على تعيين المنسق المقيم اضافة درجة جديدة في سلم البيروقراطية . كما أشار بعض الوفود الى انهم يفهمون ان تعيين موظف واحد لا يعني ضمنا ان على الحكومات المحلية ألا تتصل بموظفين آخرين يمثلون وكالات في هذا الميدان الا عن طريق المنسق المقيم .

١٥ - وذكر ممثل الأمانة العامة للأمم المتحدة أن المنظمة تشارك اللجنة تماما الأهمية التي توليها للتنفيذ الدقيق والتام في المستقبل القريب للفقرة ٣٤ من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وان لجنة التنسيق الادارية لم يخطر على بالها أن الدول الأعضاء تريد من المنسق المقيم أن يكون " سفير الأمم المتحدة " أو أن يتولى مسؤوليات خارج الأنشطة التنفيذية للتنمية . وستكون على المنسق المقيم المسؤوليات الأساسية التالية : التنسيق الشامل وقيادة الفريق على الصعيد القطري في مجال الأنشطة التنفيذية الانمائية وتشجيع تعدد الاختصاصات في برامج تنمية القطاعات . وليس من المحتزم أن يكوّن المنسقون المقيمون مجموعة مستقلة من الوظائف الجديدة . وان الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي هم الذين سيقومون في معظم الحالات بوظيفة المنسق المقيم . كما أبلغت لجنة التنسيق الادارية المجلس بذلك . وفي البلدان التي لا يوجد فيها ممثل مقيم وانما ممثلون للوكالات ، سوف يقتضي الأمر البت في كل حالة على حدة . وفيما يتعلق بالاجراءات ، رئي أن يقترن مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الأمين العام أسماء الممثلين المقيمين الذين يرغب في تعيينهم كمنسقين مقيمين ، وأن تجرى مناقشة الاقتراح بتعيين أي منسق مقيم مع الحكومة المعنية بشكل غير رسمي قبل صدور التعيين رسميا . وقد أوضح تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة (A/33/410/Rev.1 ، الفقرة ٣٠) بشكل لا لبس فيه دور المدير العام في ضمان أن يحوز تعيين كل موظف ثقة المنظومة ككل وفي اسداء التوجيه بخصوص تلبين الاجراءات المناسبة لانتقاء ذلك الموظف والطريقة العامة لسير الترتيبات المعنية المشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري . وتجرى عملية اعداد الترتيبات العملية اللازمة لقيام المنسق المقيم باختصاصاته ، وسوف تقدم معلومات كاملة عن تلك الترتيبات فور الموافقة عليها .

دال - مسائل تتصل بالهيئات المعنية بعملية اعادة التشكيل

١٦ - أثيرت أسئلة تتعلق بالتنسيق بين الجوانب البيئية للأنشطة المائية عقب دمج مجلس التنسين البيئي السابق في لجنة التنسيق الادارية ، كجزء من الترتيبات الجديدة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وأشير الى أنه وفقا لهذه الترتيبات ، عقد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعات مع موظفين بارزين في المنظمات لاجراء مشاورات حول مسائل مشتركة بين الوكالات تتعلق بالبيئة ، ولا سيما البرمجة المشتركة للموضوعات ، كما أشير الى أن هذه المسائل تضم أنشطة تتعلق بالمياه . وفيما يتعلق بالأنشطة المائية الأخرى ، أجلت لجنة الموارد الطبيعية في اجتماعها الأخير خلال دورتها الاستثنائية الثالثة اقتراحا أيدته لجنة التنسيق الادارية بانشاء مجلس مشترك بين الوكالات معني بالمياه ، عملا بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه . وخلال ذلك سيكون تنسيق الأنشطة المائية داخلا في هيكل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الأساسية (البرنامج) .

هاء - مسألة انشاء محكمة ادارية واحدة

١٧ - لاحظت اللجنة بارتياح ان لجنة التنسيق الادارية ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/١١٩ ، تقوم بدراسة امكانية انشاء محكمة ادارية واحدة للنظام الموحّد بكامله . وقد بدرت استفسارات عما أحرز من تقدم في تنفيذ هذه الدراسة .

١٨ - وبلغ اللجنة أن المستشار القانوني للأمم المتحدة قد قام فور اعتماد الجمعية العامة للقرار بتصميم ورقة مناقشة تتضمن مشروع لائحة مبدئية لمحكمة ادارية واحدة . وقد اجتمع فريق عامل مشترك من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ومن رابطة اتحادات موظفي الخدمة المدنية الدولية في جنيف في شهر شباط/فبراير لوضع برنامج عمل واعداد ترتيبات لجمع وتحليل المعلومات اللازمة . وقد جرى تعيين خبير استشاري ليقوم بتنسيق عملية اعداد الوثائق ويضع مسودة مناقشة مفصلة عن الشروط المطلوبة لزيادة فعالية ادارة العدالة والطرق البديلة لبلوغ ذلك . وكان من المتوقع تقديم هذه الورقة الى الفريق العامل لينظر فيها في بداية الصيف بحيث يقدم الفريق العامل تقريرا عنها بعد ذلك الى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (الموظفون) . وفي نفس الوقت أجريت ترتيبات لاجتماع مستشارين قانونيين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنظر في المسألة ، بما في ذلك استنتاجات الفريق العامل ، ويرجّح أن يكون ذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ . ومن المقرر أن تنظر لجنة التنسين الادارية نفسها في المسألة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ على أن تقدم تقريرا عقب ذلك الى الجمعية العامة .

واو - الوضع المالي لمجلة " منبر التنمية "

١٩ - لاحظت اللجنة ان لجنة التنسيق الادارية قد أوصت بأن تقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تبرعات مالية الى الطبعة العامة من مجلة " منبر التنمية " بقدر ما تسمح به سياساتها وواردها المالية ، وذلك لحل مشكلة السيولة التي تواجه هذه المجلة ولضمان استمرارها خلال عام ١٩٧٩ .

٢٠ - وأثارت بعض الوفود أسئلة حول هذا التدابير وطلبت ايضاحات ، مشيرة الى ما يظهر انه قد صار تقليدا متزايدا ، وهو تمويل أنشطة من الميزانيات العادية رغم انها كانت تموّل أصلا من موارد خارجة عن الميزانية . وألقت النظر الى الأموال الطائلة التي تنفق على أنشطة الاعلام وسأل بعض الوفود عما اذا كانت توصيات الميزنة تقع حقا في نطاق اختصاص لجنة التنسيق الادارية .

٢١ - وأشار مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج الى أن توصية لجنة التنسيق الادارية قد انصبت على مشكلة السيولة على المدى القصير ، والى أن أعضاء لجنة التنسيق الادارية لم يقدموا التزامات محددة وانما طلبوا من لجنة الأمم المتحدة الاعلامية المشتركة أن تدرس المسألة . وأضاف قائلا ان هذا الاجراء قد اتخذ استنادا الى الرأى القائل بأن هذه المجلة قيّمة جدا وتغطي قضايا هامة في مجال الانماء الاقتصادى والاجتماعي .

زاى - العمل المشترك بين الوكالات في ميدان الانماء الريفي

٢٢ - قدم ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقرير لجنة التنسيق الادارية عن العمل المشترك بين الوكالات في مجال الانماء الريفي (E/1979/44) فذكر أن تقدما قد أحرز في ثلاثة مجالات من النشاط : العمل المشترك على المستوى القطرى ؛ والرصد والتقييم ؛ والتنسيق بين البرامج المقترحة . ومن المتوقع أن يقدّم المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية المقرر عقده في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، توصيات محددة لمزيد من التعاون المشترك بين الوكالات .

٢٣ - وأشارت اللجنة الى أن العمل المشترك بين الوكالات في مجالات الانماء الريفي مايزال جاريا منذ خمس سنوات ، وأعربت عن قلقها عما اذا كان مقدار التقدم الملموس على المستوى القطرى يبرز هذا الجهد الطويل . ورأى بعض أعضاء اللجنة ان العمل الذى أنجز كان شبه مجرد ونظرى ولم يركز بشكل كاف على الاهتمامات الملحة المتعلقة بالجوع وسوء التغذية والفقر في المناطق الريفية . وعلمت اللجنة ان التركيز منذ بداية هذه التجربة كان منصبا على العمل على المستوى القطرى بيد انه كان من الصعب تقييم الأثر الفعلي لدور العمل المشترك بين الوكالات في الممارسات الجارية على الصعيد القطرى الذى يعتبر الى حد كبير من مسؤولية الحكومات المعنية . على انه قد تحققت ، خصوصا في بلدين لديهما أنشطة فائقة التقدم ، نتائج محددة في مساعدة الحكومات وفي تقييم أنشطتهما الجارية من زاوية انتقادية ، وفي تخطيط الاصلاحات الوطنية الرئيسية التي من شأنها أن تؤدى الى تغييرات أساسية في انماط الاستثمار وفي تخصيص موارد عامة لأهداف الانماء الريفي .

وأثيرت أسئلة عن الكيفية التي يمكن بها وضع ومعالجة مشاريع مشتركة بين وكالات متعددة في مجال الانماء الريفي . وقيل على سبيل الايضاح بأن الممارسات التي جرت حتى هذا التاريخ قد أظهرت انه يمكن وضع مثل هذه المشاريع بنجاح بصورة مشتركة بين الحكومة والممثل المقيم ، بدعم من الوكالات المعنية ، على أن تتخذ الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المقررات بشأن المناهج اللازمة واختيار الوكالات المنفذة في ضوء اختصاصاتها وولاياتها . وأعرب عدة أعضاء في اللجنة عن قلقهم ازاء تعريف الفئات الفقيرة الذى تم التوصل اليه أثناء هذه التجربة ، وقال عضو انه يأمل ألا يكون القصد من ذلك استحداث نهج " الحاجات الأساسية " . ولاحظ ممثل الأمانة العامة للأمم المتحدة ان تعريف المصطلحات الأساسية شرط ضرورى للرصد والتقييم على نطاق المنظومة كلها . وان تعريف مصطلح " الفئات الفقيرة " وضع بحيث يكون مجرد معيار لتصنيف الأنشطة ، وانه بذلك جهود لكي يأخذ هذا التعريف في الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ويتجنب أى جمود .

٢٤ - وردا على استفسار عن سبب عدم استخدام الخطط المتوسطة الأجل في الجهد المبذول لتنسيق البرامج المعنية بالانماء الريفي ، قيل على سبيل الايضاح انه ليست لكل المنظمات خطط متوسطة الأجل ، وأن الخطط الحالية لا تستوفي وجوه لمقارنة وانها ليست مفصلة بشكل يكفي لتوفير أساس طيب لهذه الممارسة . وقد وجد الاهتمام الى التقدم المحرز في هذا المجال ، ولاسيما ما قامت به المنظمات لأول مرة من تحديد أهداف مشتركة في ميدان متعدد القطاعات .

٢٥ - ورجت اللجنة اعداد تقرير عما يجدّ من تقدم في الجهد المشترك بين الوكالات ، ولاسيما فيما يتعلق بآثار الممارسة على الصعيد القطرى ، بحيث يدخل ذلك في نطاق تحليل الانماء الريفي في مختلف القطاعات المقرر تقديمه للجنة في دورتها العشرين . ولوحظ أن هذا التحليل سوف يستند الى تصنيف لمقترحات الميزانية البرنامجية من حيث فئات النشاط الثماني المتفق عليها مع استخدام معيار المستفيدين المقصودين لتعيين عناصر البرنامج التي يجب ادخالها في التصنيف .

حاء - التقدم المحرز في ميدان التنفيذية في ظل الترتيبات الادارية الجديدة

٢٦ - كان أمام اللجنة تقرير عن التقدم المحرز في ميدان التنفيذية في ظل الترتيبات المؤسسية الجديدة (E/1979/43) ، وهو التقرير الذى وضع استجابة لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٠٧ (د-٦٣) . واستفسر أعضاء اللجنة عن عدة أمور يشملها التقرير ، منها دور الفريق الاستشارى المعني بالتنفيذية حيال اللجنة الفرعية ، وغرض وحدة تحديد الموارد . وقد أجيب على استفساراتهم بأن الفريق الاستشارى ، الذى يتألف من خبراء مستقلين ، يقدّم اسهاما علميا عاما ينبني عليه الكثير من استنتاجات اللجنة الفرعية . وقيل لهم على سبيل الايضاح ان القصد من وحدة تحديد الموارد التي لا تلقى مساعدة من الحاسب الالكتروني ، هو توفير معلومات عامة عن مصادر التمويل ، وان أمين اللجنة الفرعية هو المنشط لهذه الوحدة .

٢٧ - واتفقت اللجنة مع لجنة التنسيق الادارية على أن زيادة انتاج الأغذية وحده لا يحل مشكلة التغذية وان هناك حاجة الى ربط تزايد الانتاج بتوزيع أعدل للفوائد وبانحسار الأمراض . ولاحظ

أحد الوفود انه لا يمكن فصل قضية التغذية الكافية عن قضية ازدياد السكان التي تمثل عاملا ينحو الى التأثير بصورة سلبية على التقدم في انتاج الأغذية وتوزيعها . ومن ثم أشار ذلك الوفد الى أن النظر السليم في مسألة التغذية يجب أن يشمل مشكلة تنظيم الأسرة في مواجهة النمو السكاني . وأشار وفد آخر الى أهمية الربط بين تزايد انتاج التغذية وبين تحسين سبل توزيع هذا الانتاج . وأكد وفد آخر على أن مشكلة القضاء على الجوع لا يمكن حلها الا في اطار تغييرات اجتماعية واقتصادية مطردة بعيدة المدى تخدم مصالح الجماهير الفريضة .

طاء - تكاليف أنشطة الاعلام

٢٨ - كان مطروحا أمام اللجنة تقرير من الأمين العام عن تكاليف برامج الاعلام في منظومة الأمم المتحدة (E/C.51/104) . وقد أثار أعضاء اللجنة عددا من الأسئلة وأشاروا الى مختلف الثغرات والأغلاط الواردة في هذا التقرير . وأشير على سبيل الايضاح الى عدد من النقاط ، بما في ذلك مسائل متعلقة بالميزانية العادية وبأموال خارجة عن الميزانية لم يكن عرضها واضحا في التقرير . وطلبت اللجنة تنقيح التقرير في ضوء ملاحظاتها وأن يقدم اليها في دورتها العشرين . كما كان هناك اقتراح باحالة التقرير الى لجنة استعراض السياسات والأنشطة الاعلامية للأمم المتحدة .

ياء - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٢٩ - نظرت اللجنة في المقترحات التي أبدتها لجنة التنسيق الادارية (E/C.51/103) كي يجرى النظر أثناء الاجتماعات المشتركة القادمة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في : (أ) تخليل البرامج في منظومة الأمم المتحدة ؛ (ب) التقييم في منظومة الأمم المتحدة .

٣٠ - ومع ترحيب اللجنة بمقترحات لجنة التنسيق الادارية ، فقد رأت أن من الفائدة القصوى تبادل وجهات النظر حول الموضوع مع لجنة التنسيق الادارية ، وبعد الاستعراض الذى كانت قد كرّسته لنظم المعلومات ودور المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات خلال دورتها الحالية .

٣١ - وبناء عليه قررت اللجنة أن توصي لجنة التنسيق الادارية بادراج البندين التاليين في جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات المشتركة القادمة بين اللجنتين : (أ) تخليل البرامج في منظومة الأمم المتحدة ؛ (ب) نظم المعلومات ودور المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات .

٣٢ - ورأت اللجنة انه يمكن مناقشة مسألة التقييم كعنصر من عناصر تخليل البرامج .

كاف - استنتاجات وتوصيات

أولا - استعراض الأنشطة التنفيذية

٣٣ - وافقت اللجنة على أن من واجبها أن تنظر في الأنشطة التنفيذية في نطاق الدور الموكول

اليها ، وهو الحرص على تنفيذ ولايات الهيئات الدولية الحكومية . ولذلك توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بأن يقوم المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بتقديم التقرير بشأن الاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية المقرر تقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠١ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ؛ بواسطة اللجنة في دورتها العشرين (أنظر الفقرتين ٤ و ٥) .

ثانيا - تعيين المنسقين المقيمين

٣٤ - نظرت اللجنة في عدد من المسائل المتصلة بمركز وصلاحيات المنسقين المقيمين للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية . وقد أولت اللجنة أهمية كبيرة لتنفيذ الأحكام المتصلة بذلك في الفقرة ٣٤ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ تنفيذا كاملا ودقيقا . وتساءلت اللجنة فيما اذا كانت الاهتمامات التي أعربت عنها في الفقرة ١٣ أعلاه ، قد انعكست بشكل واف في صيغة رسالة التعيين التي أقرتها لجنة التنسيق الادارية . وتتصل هذه الاهتمامات بجملة أمور منها (أ) دور السلطات الوطنية المسؤولة عن تنسيق الأنشطة التنفيذية ، (ب) طبيعة مسؤوليات المنسق المقيم ازاء الحكومة والوكالات العاملة في بلد ما ، (ج) ما يحتاجه المنسق المقيم لقيامه بمسؤوليته بشكل فعال يجعل الأنشطة التنفيذية للمنظومة تستجيب تماما لحاجات أولويات البلدان . وأوصت اللجنة أن تؤخذ هذه الاهتمامات في الاعتبار عند تحديد مسؤوليات المنسق المقيم ووضع الترتيبات العملية لممارسة صلاحياته . ورأت اللجنة أن تعيين المنسق المقيم يجب ألا يؤدي الى اضافة درجة جديدة في سلم البيروقراطية . وألح بعضهم على أن يشغل هذه الوظيفة أشخاص من ذوي الخبرة في برامج المساعدة المتعددة الأطراف ولا جدال في مؤهلاتهم الفنية في تحمّل مسؤولية هذه المناصب . كما حث بعضهم على أن يكون تعيين المنسقين المقيمين بالتشاور مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبموافقة حكومات البلدان المضيفة (أنظر الفقرة ١٤) .

ثالثا - مسألة انشاء محكمة ادارية واحدة

٣٥ - أوصت اللجنة لجنة التنسيق الادارية بأن تتابع بنشاط دراسة امكانية انشاء محكمة ادارية واحدة بحيث يمكن للجمعية العامة ايلاء النظر الواجب لهذه المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين (أنظر الفقرة ١٧) .

رابعا - تحليل البرامج في مختلف المنظمات في عام ١٩٨٠

٣٦ - أحاطت اللجنة علما باستنتاجات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الأساسية (البرنامج) بشأن مسألتي التخطيط المشترك وتحليل البرامج في مختلف المنظمات . ووافقت على ان من المستصوب اجراء تحديد واضح لنطاق التحليل في مختلف المنظمات ؛ على أن الافتقار الى هذه التحديدات

يجب ألا يحول دون الاضطلاع بتحليل البرامج في مختلف المنظمات في مجالات تتداخل فيها الأنشطة ، ومن ثم الخروج بفائدة من هذا التحليل (أنظر الفقرة ١٠) .

٣٧ - ووافقت اللجنة على أن يكون الانماء الريفي موضوعا لتحليل البرامج في مختلف المنظمات في عام ١٩٨٠ (أنظر الفقرات ١١ و ١٢ و ٢٥) .

خامسا - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٣٨ - أوصت اللجنة لجنة التنسيق الادارية بادراج بندين في جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات القادمة المشتركة بين اللجنتين ، وهما (أ) تخطيط البرامج في منظومة الأمم المتحدة ؛ (ب) نظم المعلومات ودور المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات . ورأت اللجنة انه يمكن مناقشة مسألة التقييم كعنصر من عناصر تحليل البرامج (أنظر الفقرات ٢٩-٣٢) .